مراحل التحول الاقتصادي والاستثماري في تشاد في الفترة ما بين 1946 – 2003م (دراسة تاريخية تحليلية)

إعداد

الدكتور: أحمد محمد نور

رئيس قسم التاريخ بكلية الشارقة للعلوم التربوية جامعة الملك فيصل بتشاد.

الدكتور: عثمان أحمد عثمان

محاضر بجامعة الملك فيصل قسم التاريخ

مستخلص الدراسة:

تمثل التداعيات الجانبية للتحول الاقتصادي التشادي مجموعة من التحديات والاشكالات، وذلك نتيجة لسياسات التعسفية الفرنسية التي مارستها الإدارة الفرنسية إبان الاحتلال الفرنسي، حيث شكلت وبلورت تلك العراقيل تحديا حقيقيا في المشهد الاقتصادي للبلاد، بل كان سببا مباشرا في تخلف وتقهقر موازين التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تشاد.

ولقد صحبت تلك العراقيل مجموعة من المؤشرات التي أدت إلى التخلف الاقتصادي بالبلاد، لاسيما مؤشرات الجوع والفقر والمرض.

وتهدف الدراسة إلى معرفة التمرحل التاريخي للتحول الاقتصادي وإلى المآلات الاقتصادية التي نجمت عنها لاحقا في تركيبة الاقتصاد التشادي.

ولقد تبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والمنهج الاقتصادي .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مؤشرات التخلف الاقتصادية الراهنة كانت ناجمة عن سياسات المستعمر التي حالت دون تطوره وازدهاره، وأن من أبرز القطاعات تأثرا وتخلفا قطاعي الصحة والتعليم ناهيك عن البنى التحتية والثروة الحيوانية.

واقترحت الدراسة عددا من التوصيات من بينها وجوب تحرير الاقتصاد التشادي من براثن التبعية والعقلية الاستعمارية والنهوض إلى آفاق التحرر والتطور.

أولا: مقدمة:

يعد الاقتصاد التشادي واحدا من أهم اقتصاديات الدول وذلك فيما يعرف تاريخيا بمناطق افريقيا الاستوائية.

وكانت تشاد تشكل جزءا من هذا التقسيم الجغرافي الاستعماري وتتمتع بموارد ضخمة، تسيل لها اللعاب، من ثروة حيوانية ضخمة، وقطاع زراعي ممتد على مساحات جغرافية واسعة.

كانت مؤشرات الإنتاج الحيواني والزراعي كانا يشكلان العمود الفقري، لاقتصاد البلاد، بل كانا يمثلان الشريان النابض في بلورة وتشكيل عجلة الاقتصاد التشادي إبان الأربعينات والستينات من القرن الماضي.

إلا أن هذا الاقتصاد لسوء حظه وقع تحت براثن الاستعمار الفرنسي وظل مرهونا بسياسات الجشع والطمع، وأرادت فرنسا أن يكون اقتصادا خاما يخدم أجنداتها الصناعية، ومطامعها الاقتصادية والسياسية وغيبت عن سمائه عمدا، البيئة المناسبة لتطويره ضاربة احتياجات التشاديين عرض الحائط مما ساهمت تلك السياسات في تعميق مؤشرات الفقر والجوع والمرض.

وانعكست آثارها السلبية على وتيرة الاستثمار والاقتصاد، محدثة أعلى مؤشرات التخلف والتقهقر في بنية الاقتصاد التشادي، وهذا التعطيل الممنهج أدى إلى تأخير عجلة التنمية وذلك في العديد من المجالات الحيوية بالبلاد، وبرغم قيام فرنسا في أجزاء بعض المشاريع الخجولة في تطوير الاقتصاد إلا أنها محاولات يائسة، لأنها نابعة من العقلية الاستعمارية وهذا هو ديدنها في كل المراحل التاريخية التي مرت بها محلية الاقتصاد بالبلاد.

ثانيا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. إبراز العوامل التي حالت دون تطوير عملة الاقتصاد والاستثمار في تشاد إبان فترة تواجد الاستعمار الفرنسي.
2. إبراز سياسات المستعمر الفرنسي لا سيما الاقتصادية منها في جعل المواد الخام التشادية حكرا لصناعاته وسوقا لمنتجاته الصناعية.
3. معرفة تلك السياسات الاستعمارية وآثارها على المدى الطويل في بنية الاستثمار والاقتصاد التشادي.
4. معرفة مؤشرات التخلف والتقهقر في الجوانب الاجتماعية والإنمائية للاقتصاد التشادي نتيجة لتلك السياسات.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:-

1. معرفة التحول الاقتصادي والاستثماري في تشاد
2. إبراز الآثار السياسية في تشكيل بنية الاقتصاد التشادي إبان الاحتلال الفرنسي.
3. معرفة الآلات الاقتصادية في تركيلة الاقتصاد التشادي وما ترتب على ذلك في الفترات اللاحقة للتحويل الاقتصاد التشاد.

رابعا: أسئلة البحث

تتمركز أسئلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية

1. هل العراقيل التي فرضتها الإدارة الاستعمارية آنذاك كانت سببا في التخلف الاقتصادي؟
2. ما هي الآثار الجانبية التي تمخضت عنها تلك السياسات التعسفية في مؤشرات الفقر والمرض والجوع.
3. ما هي المراحل التاريخية التي مرت بها الاقتصاد التشادي.

خامسا: فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة عدة فرضيات منها:-

1. وجود خامات مشبعة لا سيما في القطاعين الحيواني والزراعي ساهمت في تطوير الاقتصاد التشادي إلا أن سياسات المستعمر كانت حائلا دون ذلك.
2. الآثار الجانبية لتلك السياسات تسببت في عدم تطوير الاستثمار والاقتصاد في تشاد.
3. مؤشرات التخلف الاقتصادي كان سببا مباشرا في عدم تطوير الاقتصاد في تشاد وأن الإدارة الاستعمارية تعد مسؤولة عن ذلك.

سادسا: المنهجية المتبعة في الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية البحث وتحقيق أهدافه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي لمعرفة التمرحل التاريخي لمراحل التحول الاقتصادي ولاستثماري في تشاد، ومن ثم المآلات التي ترتبت عليها

سابعا: حدود الدراسة

الحدود الزمانية : 1946 – 2003م

الحدود المكانية: دولة تشاد

ثامنا: الدراسات السابقة:

1. تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (1894 – 1960م) للدكتور عبدالرحمن عمر الماحي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م.
2. المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي (1918 – 1960م) الدكتور عبدالرحمن عمر الماحي، القاهرة 1997م.
3. تقييم دور الدولة الاقتصادية في زيادة الاستثمار في تشاد (دراسة تطبيقية على الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE) في الفترة من 2011 – 2015م عمر أحمد ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة الملك فيصل بتشاد 2017م.
4. التنمية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية في تشاد 1960 – 1998م ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية ناصر النائي 2000م.
5. أهمية الصادرات الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية في تشاد، ماستر في الاقتصاد التطبيقي، 2005 – 2014م، نافع سليمان أحمد سهل، جامعة الملك فيصل بتشاد 2015 – 2016م.

تاسعا: هيكل البحث:

المبحث الأول: الإطار النظري (مصطلحات ومفاهيم)

المحور الأول: مفهوم التحول

المحور الثاني: مفهوم الاقتصاد

المحور الثالث: مفهوم الاستثمار

المبحث الثاني: تصنيفات الاستثمار وأنواعها

المحور الأول: خصائص الاستثمار

المحور الثاني: أنواع الاستثمار

المحور الثالث: أهداف الاستثمار

المبحث الثالث: مراحل التطور التاريخي للاستثمار

المحور الأول: المرحلة الأولى (194 – 1958م) في عهد الإدارة الفرنسية

المحور الثاني: المرحلة الثانية: (1960 – 1982) مرحلة السيادة الوطنية

المحور الثالث: المرحلة الثالثة: (1990 – 2003م) فترة البدائل واستخراج البترول

المبحث الرابع: واقع الاستثمار في تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية

المحور الأول: الآثار الاجتماعية

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية

النتائج

التوصيات

قائمة المصادر والمراجع

المبحث الأول: الإطار النظري (مصطلحات ومفاهيم)

المحور الأول: مفهوم التحول:

المفهوم اللغوي:

(ورد معنى التحول في معجم المعاني الجامع، تحول تنقل من مكان لآخر، أو انتقل من حال إلى حال.

والمعنى الاصطلاح، لمصطلح (تحول) : يقصد به تطور أو تبدل أساسي في العقيدة أو الاتجاه أو الهيئة أو الشكل نقطة تحول، عامل مهم يطرأ على دولة يقتضي تغيرا محسوسا في مجرى الأمور)[1].

علاقة التحول الاقتصادي بالتاريخ

وقبل أن نتناول التطور المرحلي للتحول الاقتصادي لا بد الإشارة على علاقة التحول الاقتصادي بالتاريخ ونشأة الفكرة وأثر الرواد ترويجا للفكرة نفسها، فمفهوم التحول الاقتصادي يقصد به :

(هو عملية تقنية اقتصادية وسياسية تهدف الانتقال من الأسواق العسكرية إلى الأسواق المدنية، ويتم التحول الاقتصادي على عدة مستويات.

مراحل التحول الاقتصادي

ومرت عمليات التحول الاقتصادي عبر التاريخ بعدة تحولات اقتصادية، ومن أبرزها تحول ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك فترة تحول ما بعد حرب فيتنام في السبعينيات)[2].

(وفي العصر الحديث، كانت الشخصية الرئيسية لدعم فكرة التحول الاقتصادين هي (سيمور ميليان) 1917 – 2004م، وهو أستاذ في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد لاقت مؤخرا دعم هذه الفكرة الكثيرون من العلماء والنشطاء خاصة خلال الثمينيات والتسعينات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وإسرائيل ويعد انتهاء الحرب الباردة كان هناك اهتمام كبير بآفاق التحول الاقتصادي) [3].

(ولقد أظهرت الدراسات التجريبية التي أجراها سيمور ميليان وجون أولمان، وكاثرين هيل، توصلوا إلى أن دعم التحول الاقتصادي يتطلب اشكالا مختلفة من التحول المؤسسي وتعبئة الحراك الاجتماعي ولتحقيق النجاح يجب أن يكون التحول جزءا من برنامج سياسي أكبر يتضمن تخفيض الميزانية وإعادة التصنيع وتحديد البنية التحتية)[4].

المحور الثاني: مفهوم الاقتصاد

(مصطلح (اقتصاد) لغويا يعني (التوسط بين الاسراف والتقتير جاء في مختار الصحاح: القصد بين الإسراف والتقتير يقال فلان مقتصد في النفقة))[5].

[1]) أنظر الرابط (https//m.mu.edu.sa)، حول منهجية الاقتصاد واهمية دراستهن تاريخ الولوج 01/25/ 2025م 11:00 صباحا.
[2]) أنظر الرابط (happs//ar.wiki.org)، تاريخ الولوج 01/25/ 2025م 12:20 صباحا.
[3]) أنظر الرابط (happs//ar.wiki.org)، تاريخ الولوج 01/25/ 2025م 12:20 صباحا.
[4]) نفس المرجع ونغس التوقيت.
[5]) مختار الصحاح:

(وتعددت التعاريف لمصطلح (اقتصاد) إلا أن المفهوم الأعم والأشمل لخصائص الاقتصاد الحديث والمعاصر هو تعريف (ليونيل روبنز) في مقالة نشرها عام 1932م حيث يقول (الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة) [6])

أما تعريف الاقتصاد تاريخيا (Économique History):

يعني (رصد وتسجيل الأحداث الاقتصادية وهو أمر في غاية الأهمية للتحليل الاقتصادي، إذ أن عملية التحليل الاقتصادي تحتاج إلى معرفة كل الحقائق التاريخية في محاولة لفهم ارتباط مختلف العوامل والمتغيرات المؤثرة في تلك الأحداث الاقتصادية)[7].

المبحث الثاني: تصنيفات الاستثمار وأنواعها

المحور الأول: خصائص الاستثمار

قبل القاء الضوء على خصائص الاستثمار، ما المقصود بالاستثمار؟ فالمعنى اللغوي للمصطلح منشق من (المصدر استثمر من الثمر والثمر هو نتاج الأشجار ويقال أيضا عن المال وعلى الذهب والفضة، وعند إطلاق لفظ استثمار على المال، فالمقصود به زيادة هذا المال عن طريق التجارة)[8].

المحور الثاني: أنواع الاستثمار

بصفة عامة يمكن تقسيم الاستثمارات إلى نوعين :-

(أ) استثمار قصير الأجل

(وتعني توظيف قدر معين من السيولة النقدية المتوفرة بدلا من تركها عاطلة في أوراق مالية فالغرض الأساسي للاستثمارات في أوراق مالية قصيرة الأجل هو عدم ترك سيولة نقدية عاطلة وإنها تستثمر في بعض الأوراق المالية بما يحقق بعض الفوائد للمشروع)[9].

(ب) استثمار طويل الأجل:

(إن الغرض من الاستثمارات في أوراق مالية طويلة الأجل هو الاحتفاظ بها لفترة طويلة نسبيا، كما أن طول الفترة يتوقف أيضا على الغرض من الاستثمار غير المتداولة أي الأصول طويل الأجل)[10].

المحور الثالث: أهداف الاستثمار

وأن للاستثمار أهداف مختلفة تباينت حسب المشاريع التي وضعت لها، والأهداف التي رسمت من أجلها.

[6]) أنظر الرابط (happs//ar.wiki.org)، تاريخ الولوج 01/25/ 2025م 12:20 صباحا.
[7]) أحمد عبدالله إبراهيم مصطلحات تاريخية، الخرطون، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2005م. ص 313.
[8]) أنظر الرابط (https//bakkoh.co,m)، تاريخ الولوج 2025/01/30م، 15:03.
[9]) محروس أحمد حسن وآخرون، الاستثمار (النظرية والتطبيق)، شركة المكتبات الكويتية، 1994م، ص 200.
[10]) محروس أحمد حسن وآخرون، نفس المرجع ص 23

(ويسعى المستثمر من خلال استثماره تكوين ثروة يستخدمها في أي عرض مثل سداد القروض، أو أي رسوم أو مواجهة النقص في الدخل أو توفير المال وغير ذلك) [11].

وهذا المستوى من الأهداف يمثل المستوى الشخصي.

(ونجد أيضا أهدافا على المستوى المؤسسة وهنا يمثل تيارا من الانفاق على الأصول المختلفة مثل الآلات والمواد الخام والسلع الوسيطة من أجل تحقيق عائد معين في المستقبل) [12].

وأما على المستوى القومي (مستوى الدولة)(فإن الاستثمار يتمثل في كافة أوجه الانفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وفي هذه الحالة الأخيرة نجد أن الاستثمار له أكثر من هدف

(أ) هدف اقتصادي يتمثل في تحقيق عائد مادي للمجتمع.

(ب) هداف اجتماعي يتمثل في تحقيق رفاهية المواطن مثل الانفاق على التعليم والصحة ووسائل الاتصال والطرق) [13].

[11]) أنظر الرابط (happs//ar.wiki.org)، تاريخ الولوج 01/25/ 2025م 12:20 صباحا.

[12]) محروس أحمد حسن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 21

[13]) نفس المرجع والصفحة.

المبحث الثالث: مراحل التطور التاريخي للاستثمار

المرحلة الأول: (1946 – 1958م) في عهد الإدارة الفرنسية

إن اختيار فترة الدراسة (1946م) له مبررات ويمكن تبرير إطاره الزماني في الآتي:

أولا: إن في هذه الفترة قامت فرنسيا بإنشاء صندوق الاستثمار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا الاستوائية الفرنسية وكان ذلك في 1946/04/30م.

قدم هذا الصندوق تشاد قرضا قدره أربعة مليار وعشرة مليون فرنك إفريقي للتنفيذ الخطة الخماسية الأولى في الفترة من يوليو عام(1948 – 1953)[14].

ثم قدم الصندوق قرضا ثانيا قدره ثمانية مليار وأربعمائة مليون فرنك إفريقي لتنفيذ الخطة السداسية في الفترة من يوليو عام (1953 – 1959م) فأصبح مجموع القروض المقدمة اثنى عشر مليارا وخمسمائة مليون فرنك إفريقي في السنة.

وعلى الرغم من ذلك فإن تشاد تعد من أقل أقاليم إفريقيا الاستوائية الفرنسية حظا في مشروعات التنمية[15].

مقومات مناخ الاستثمار في المرحلة الأولى (1946 – 1958):

للدراسة مقومات مناخ الاستثمار في المرحلة الأولى لابد الوقوف على طبيعة النظام الاقتصادي في تشاد والسمات الاقتصادية العامة التي تتميز به

(أولا: أن هذا الاقتصاد كان يتميز باختلال البنيات وهذا هو ديدن الدول النامية والتي تتم لتشاد ضمن نظامها بعدم التوازن بين القطاعات المختلفة وكذلك اعتمادها بالدرجة الأولى على النظام الأولى والاقتصاد في العالم النامي إلى ثلاثة قطاعات)[16] .

القطاع الأول:

(يشمل القطاع الزراعي وما يشغله من تربية الحيوانات وصيد الأسماك، وهذا القطاع يتميز بها محدودية التقدم التكنولوجي، حيث كان استخدامها محدودا جدا)[17].

---

[14]) عبدالرحمن عمر الماحي: المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي (1918 – 1960م) القاهرة ، الخريسي، للطباعة والتصوير، ط1، 1997م، ص 134.

[15]) نفس المرجع ص 134 – 135.

[16]) Thad-informqation, edite par l'ambassad du thad en RAE 17/02/1974./1er annee ,no (04)P6

[17]) ناصر النائي : التنمية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية في تشاد، ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية أبريل 2000م ، ص 12

القطاع الثاني:

ويشمل الصناعة التحويلية والطاقة ولقد تأثرت إنتاجية العمل في هذا القطاع بالتقدم الفني والتكنولوجي والآلي.

القطاع الثالث:

يشمل هذا القطاع جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالنقال والتجارة والسياحة والمهن الحرارة والإدارة العاملة[18].

وكذلك من مقومات مناخ الاستثمار

النظام السياسي:

(فالنظام السياسي في تلك الفترة 1946 يتولى الإدارة الإقليمية حاكم يقيم في فورت لامي هو رئيس الإقليم ويعاونه أمين عام و(10) من رؤساء الخدمة الإدارية ويعاون كل رئيس خدمة (04) او (05) متصرفون إداريون) ويحمل الجميع من أجل توفير الأمن والاستقرار والتنمية ونشر الثقافة الفرنسية في البلاد، وجمع الضرائب والأتاوات من الماشية والأفراد)[19].

وفي عام 1946م لم يكن تشاد مجلس نواب يدافع عن حقوق مواطنيها، بل كان هناك فقط مجلس خاص مكون من الأعيان والنبلاء يعاون الحاكم في بعض الأعمال التي تتعلق بالمسائل المالية والقضائية، وكان عدد أعضائه حوالي (12) عضوا من بينهم (سلطان المدينة وخاصة قضاتها ورؤساء التجار وبعض الأوروبيين) وليس لأعضاء المجلس أية صلاحيات سوى الاستشارة، فقد كان رئيس الإقليم هو وحده صاحب السلطات التنفيذية[20]

ومما سبق يمكن توضيح صورة عن وضع التحول الاقتصاد في فترة المرحلة الأولى، حيث كان يسير وفق نمط معين، هذا النمط نشأ عن السياسة الاقتصادية التي رسمتها الإدارة الفرنسية أنذاك، مما أثر سلبا في تطور وتنوع عمليات التحول الاقتصادي بالبلاد.

ومن أبرز تلك الملامح الأولى، حيث ساد في مناخ استثمار ذات طابع يغلب عليه الاخلال في بنيته، هذا الاخلال تابع عن إشكالية اعتماد الاقتصاد التشادي على محصول واحد.

إضافة إلى ذلك أن الإدارة الفرنسية استفادت كثيرا من هذا الخلل العويص برغم لتنوعه وتعدد مصادره، وكذلك أن النظام السياسي في تلك الحقبة، كان يسيطر عليه العقلية الديكتاتورية، لم يعط مساحة للمواطن

[18]) ناصر النائي، مرجع سابق، ص 12.

[19]) Paul.Bory :op .cit.p.65

[20]) P.Hugot :op.cit :p.57

في مشاركة عمليات التنمية، فلقد القت تلك الإشكالات بظلالها على المشهد الاقتصادي ثم تسبب في عرقلة سير عمليات التنمية والاستثمار بالبلاد وبالتالي ساهمت بل زادت من وتيرة التخلف والتقهقر في المنظومة الاجتماعية برمتها، بل امتدت آثارها الوخيمة إلى فترات لاحقة لعمليات التحول الاقتصادي بدولة تشاد.

وبناء على ما سبق كان قطاع الاقتصاد التقليدي مسؤلا عن أكثر من 85% من جملة الإنتاج القومي العام، ساهم فيها قطاع الحيوان بما يقرب من 45% والقطاع الزراعي 30% والصيد البري والنهري 3,5%، والأحراش 4% والنشاط الحرفي 3,5%.

وفي عام 1960م وعلى الرغم من انخفاض نسبة اسهام القطاع الحواني في أعلى القائمة يستهم بحوالي 40%، الأمر الذي يدل على أهمية الإنتاج الحيواني في الاقتصاد الوطني[21].

وأن في تلك الفترة من تاريخ المرحلة الأولى الإدارة الفرنسية تهيمن على المشهد الاقتصادي بالبلاد، وبالتالي لم توجد إحصائية أو تقديرات دقيقة لمعرفة حجم الصادرات التشادية من تلك الموارد المهمة في اقتصاد البلاد.

وتوجد كذلك بعض الصناعات التقليدية والتي أدت دورا مهمة في حياة التشاديين.

ومن أبرز تلك الصناعات تتمثل في الحياكه والحديد والجلولد والخشب والوب وكانت بداية الإنشاء صناعات أكبر، إلا أن الاحتلال الفرنسي قد حرص على الوقوف أمامها ي تظل البلاد مصدرا للمواد الخام بالنسبة للصناعات الفرنسية وسوقا لمنتجاتها[22].

وكذلك لا زالت هذه الصناعات في خطوتها الأولى، ولا تشكل أكثر من 2%، من الدخل القومي على الرغم من توافر كل إمكانيات الصناعة في البلاد.

كانت عدد المصانع قليلة جداً لم تنشأ سوى الأعداد التالية:-

- مصنع القطن
- مصنعان لعصر الزيت
- مصنع تقشير الأرز
- ومصنع تركيب الدراجات

وتعاني تشاد كثيرا من مشكلة رأس المال الأجنبي، وتفضيل التشاديين التجارة على الصناعة. [23]

[21]) عبدالرحمن الماحي مرجع سبق ذكره، 59.
[22]) عبدالرحمن الماحي مرجع سبق ذكره، 59.
[23]) نفس المرجع، ص 67

المحور الثاني المرحلة الثانية (1960-1982م)

لم يكن هناك اختلافا كبيرا في النظام الاقتصادي التشادي ابان الثمانينات عن المرحلة الأولى ، لقد شهدت الثمانينات صراعات بين مجموعة كبيرة من أجل الاستحواذ على السلطة .

ولمعرفة النظام السياسي في تلك الفترة لا بد الى الإشارة إلى فترات الرئيس حسين هبري (1982-1990)[*]

لقد تمكن حسين هبري في الاستيلاء على السلطة في 1982/06/06م واستطاع أن يحدد نظاما جديدا وأطلق رؤيته السياسية على البلاد، حيث كانت تعتمد على الحياد الإيجابي والتضامن الفعال مع دول الجوار

(واستطاع هبري أن يوفر جوا مناسبا من الاستقرار، السياسي، وذلك برغم ما تعانيه البلاد من تمزق وصراع سياسي

وفي 10/18/ 1982م أصدر هبري ميثاقا أساسيا يقوم مقام دستور الدولة ليعلن ولاية الجمهورية الثالثة وشكل حكومة لتسيير شؤون البلاد . [24]

وطبيعة النظام الاقتصادي في عهد حسين هبري والسمات العامة التي وجد فيه ، (أن هبري استلم سلطة والبلاد وتعيش وضعا اقتصاديا صعبا، بسبب انعدام الامن، وازداد الوضع سوءاً نتيجة لموجه الجفاف التي ضربت البلاد في عامي (1983-1984م)

وكان دخل التومي للبلاد يتعدى قليلا عن 223 مليار فرنك افريقي ، حيث يمثل النظام الزراعي 43% والقطاع الصناعي 16% في حين كان مساهمة قطاع [25]

الخدمات والتجارة والمواصلات والاتصالات حوالي 41% بالإضافة أن الاقتصاد في الثمانينيات يعاني من اعتماد الدولة على الضرائب والرسوم الجمركية على السلع والخدمات وبذلك كانت البلاد تعتمد بصورة دائمة على فرنسا من أجل تغطية العجز في ميزانيتها المالية . [26]

---

[*]) ولد حسين هبري بوشملي في عام 1942م بمدينة فايا لارجو، التي تقع في شمال البلاد ، ونشأ متنقلا بين فايا والبادية في منطقة _ جراب) وشغل حصب سكرتير أول في محافظة فايا في عام 1960م ، وعين نائبا لمحافظة ماو عام 1963م ، ثم عين نائبا في مسورو .

[24] / منى هارون عشر الزين ، المعالم السياسية والاقتصادية في تشاد في الفترة من ما بين (1980-2000م) ماجستير غير منشور ، في التاريخ الحيدث والمعاصر ، جامعة الملك فيصل بتشاد .

[25]) منى هارون عشر ، نفس المرجع ، ص 125

)[26] مني هارون عشر ، مرجع سابق ، ص 123

وفي اطار مساعي الرئيس حسين هبري لمحاربة الفساد المالي الذى كان يشكل نزيفا قاتلا للاقتصاد الوطني ، فقد تم اصدار مرسوم رئاسي بتاريخ 12/2/1985/ يهدف الى انشاء محكمة خاصة من أجل وضع حد سرقة أموال الدولة .

ويعد هذا المسعى من الحلول الداخلية التي سار عليها حسين هبري ، في تحسين الوضع الاقتصادي .

ويعد هبري واحداً من الرؤساء التشاديين الأكثر تنظيما في الحفاظ على المال العام للدولة.

ولقد قام ياجراء إصلاحات ووجد دعما ماليا من المجتمع الدولى وذلك عبر مؤتمر جنيف الثاني الذى عقد في الفترة ما بين 4- 6 ديسمبر 1985م ، حيث بلغ الدعم حوالى 225 مليار فرنك افريقي ، وذلك بهدف إعادة وتأهيل وبناء الاقتصاد الوطني.

ووضع خطة لإصلاح وتنويع الاقتصاد الوطني، في الفترة ما بين 1988- 1992م وذلك من أجل إنتاج وزيادة الدخل القومي . [27]

المحور الثالث : المرحلة الثالثة (1990-2003م)

هذه المرحلة الأخيرة من مراحل التحول الاقتصادي بالبلاد، شهدت حراكا سياسيا ابان التسعينات ، أذ دخلت البلاد في منعطف سياسي جديد، حيث تقلد مقاليد الحكم الحركة الوطنية للإنقاذ.*

وهذ التغيير السياسي استطاع أن يلقي بظلالة في زيادة وتيرة الاستثمار ودفع بعجلة الاقتصاد بخطي تختلف كما عن المرحلتين السابقتين وذلك في اطار زيادة حجم الاستثمارات ، ومن أبرز المنعطفات المهمة في الاقتصاد التشادي فترة 2003م حيث شهدت البلاد استخراج البترول ونقله وبعيه في الأسواق العالمية .

وبالتالي شهدت البلاد تطور ملحوظا في اطار التشريعات والقوانين في محاولة من الحكومة في تعزيز حجم الاستثمارات وتطوير الاقتصاد المحلي الداخلي والخارجي، وذلك عبر انشاء العديد من الاليات التي تساهم في تعزيز الاقتصاد بالبلاد، وكانت من ابرزها، إنشاء الصندوق الوطني المحلي لدعم الشباب للتمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة، وتعزيز الية الحوار بين القطاع العام والخاص بأنشاء المجلس الوطني لأرباب الاعمال التشاديين، وكذلك العمل على تهيئة بيئة أداء الاعمال وتحسين التنافسية والجاذبية) . [28]

[27]) نفس المرجع ، ص 123

[28]) عمر أحمد دابي : تقييم دور الدولة الاقتصادي في زيادة الاستمثار في تشاد، ماجستير ، جامعة الملك فيصل ، 2017م، ص

المبحث الرابع :

دوافع الاستثمار في تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية .

المحور الأول : الاثار الاجتماعية :

لدراسة واقع الاستمثار في تحسين الأوضاع الاجتماعية ، لم يكن هناك تحسنا للأنشطة في الواقع المعاش للمواطن التشادي وذلك منذ 1946م، بل أن المشهد الاجتماعي ظل ثابتا قرابة الخميسن سنة التي تلت في فترة السيادة الوطنية لأن معظم الحكومات المتعاقبة في فترة السيادة الوطنية لم تكن لديها سياسات واضحة في معالجة الأوضاع الاجتماعية بل البعض منها كانت خططها سياسية فقط، ما كانت الأوضاع المعيشية تشكل لها هاجسا في اجندتها القومية لذلك أخففت كل الحكومات المتعاقبة في تحسين الواقع الاجتماعي للمواطن التشادي، ربما كانت الظروف السياسية التي تمر بها الحكومات كانت تفتقر للاستمرار السياسي، وربما يعد هذا قاسما مشتركا لمعظم الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال وما أو ما يعرف بمرحلة السيادة الوطنية ، وهناك بعض العوامل الأخرى التي حالت دون تحقيق تغيير في الواقع المعيشي للمواطنين ، منها عدم مقدرة الحكومات تسيير البلاد لأن الدولة كانت تفتقد الكثير من الاليات، أبرزها عدم وجود الكادر المؤهل، بالإضافة غياب مقومات المناخ، الاستثماري وهذا بدوره أثر سلباً في مؤشرات أداء الاقتصاد القومي وهذا الاشكال نابع من السياسية الاستعمارية الفرنسية ، الذى ربط اقتصاد البلاد باسواقه ومنتجاته الصناعية .

وبالتالي لم يساهم واقع الاستثمار في تحسين الأوضاع الاجتماعية في البلاد، وظلت مؤشرات الفقر والجوع ممتدة على مدى عقود من الزمن برغم الإمكانيات الضخمة من الموارد والخدمات .

ومن باب الانصاف ، بأن فترة هبري (1982- 1990م)

تعد من أفضل المراحل في تحسين واقع الاستثمار ومن ثم كانت تلك الفترة شهدت جواً مناسباً من الاستقرار السياسي الذى كان له أثار إيجابية وذلك برغم قصر مددتها .

المحور الثاني : الاثار الاقتصادية :

ومن المؤشرات المهمة في المرحلة الثالثة (1990-2003م)

*) الحركة الوطنية للأنقاذ : حركة ثورية تمردت على حكم حسين هبري في 4/4/ 1989م ، وطاحت به في ديسمبر ، 1990م ، بقوم السلاح ، واستولت على مقاليد الحكم وذلك بقيادة إدريس دبي أنتو

التي ينبغي أخذها في الاعتبار لمعرفة الوتيرة التي توصلت اليها الاثار الاقتصادية ، لأن هذه المرحلة شهدت سن العديد من التشريعات والقوانين لتحسين واقع الاستثمار في البلاد بالإضافة إلى إيجاد فرص لم تكن متوفرة في المرحلتين السابقتين (_ 1946- 1958م) وفي المرحلة الثانية (1960-1982م)

ومن أبرز المحطات التاريخية التي تؤرخ إيجاد هذه التشريعات والقوانين هي :

1- أعد في عام 1992م توصيات من قبل الفاعليين الاقتصاديين المجتمعين في ندوة وطنية حول القطاع الخاص وطالبوا بضرورة أنشاء جهاز مكلف بتعزيز الصادرات والاستثمارات في تشاد

2- قم تسجيل في عام 1996م في برنامج المتكامل المتعلق بالتجارة المدعوم من بل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومن الرويات هذا البرنامج انشاء وجهات مكلف بتعزيز الصادرات والاستثمارات في تشاد .

3- وفحص واعتمد خلال مجلس الوزراء المنعقد في 26/ يوليو 2007م مشروع حانزن يقضي بانشاء الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات .[29]

4- تم تسجيل في عام 1996م، في برنامج الإطار المتكامل المتعلق بالتجارة المدعوم من قبل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومن أولويات هذا البرنامج إنشاء جهاز مكلف بتعزيز الصادرات والاستثمارات في تشاد.

ولقد تمخضت عن تلك التشريعات والقوانين مجموعة من الأهداف وذلك عبر الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات وهي :

1/ جعل تشاد واجهة استثمارية متميزة

2/ المساهمة في أنشاء مناطق حرة ومناطق صناعية وموانئ برية

3/ إيجاد أنشطة تساهم في جذب الاستثمارات ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر

4/ تحفيز وتعزيز الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية في تشاد

5/ تعزيز الإصلاح الدائم للمناخ الاقتصادي والاجتماعي والاستثماري . [30]

ولقد سمعت الدولة بعد سن هذه التشريعات في تحسين الأوضاع الاقتصادية والنهوض بالدخل القومي وخلق فرص عمل بين المواطنين .

[29] عمر أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 154

[30] عمر أحمد دابي : مرجع سبق ذكره ، ص 156

دأبت الدولة في اعتماد خطة عام 2005م عبر برنامج الوطني للأمن الغذائي (PNSA) وذلك عبر استراتيجية يعتمد على القطاع الزراعي وكانت الخطة الرئيسية للزراعة تهدف في مكافحة الفقر وإلى تكثيف وتنويع الإنتاج وتقوية مقدرات الدولة وتسهم في الاتي :

1- الامن الغذائي
2- زيادة الدخل القومي وخلق فرص العمل ولا سيما في المناطق الريفية
3- تحسين النمو الاقتصادي
4- تعزيز التكامل الإقليمي لتشاد وخاصة في مجال التبادل التجاري .[31]

النتائج :

ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن تلخيصها في الاتي :

1- أن التبعية الاقتصادية لفرنسا أثر سلبا في تطوير الاقتصاد والاستثمار في تشاد
2- من الأثار الخطيرة التي تمخضت عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية ، اعتمادها على محصول واحد في الدخل، هذا الاجراء تسبب في تهميش قطاعات أخرى للاقتصاد في البلاد، والأخطر من ذلك استمرت هذه السمة للفترات طويلة أمتدت أثارها لتشمل فترة السيادة الوطنية
3- تسييس قطاع الاستثمار كان سبباً مباشراً في عدم تلبية أهدافه المثلي ، من تخفيض مؤشرات الفقر والجوع والمرض، وأن أثار هذا التسييس ظهرت جلياً، ابان المرحلة الثالثة من مراحل تطوره (1990- 2003م)، وهي المرحلة الأكثر حظوظا ، وبإمكانها تخفيض مؤشرات التخلف الاقتصادي ومن ثم القضاء على مؤشرات الياس والفقر والجوع ، لأنها الفترة التي شهدت كل مقومات تطوير الاستثمار بالبلاد، وهي فترة تدفق النفط وتسويقه في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى طول فترة الحكم التي امتدت زهاء ثلاثة عقود وأكثر.
4- تعد فترة حكم حسين هبري (1982- 1990م)، برغم قصر مددته واعتماده على موارد داخلية من أفضل المراحل التي ساهمت في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي،

[31]) نافع سليمان أحمد : أهمية الصادرات الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بتشاد (دراسة تطبيقية على صادرات القطن التشادي) 2005-2014م ماجستير غير مشنور، جامعة الملك فيصل بتشاد ، بكلية الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد التطبيقي ، 2016م ، ص 109

بل ساهمت في انتعاش الاقتصاد القومي ، وذلك لتمتعه بالاستقرار السياسي ، ومساعي حسين هبري في محاربة الفساد المالي أنذاك أذ أنشاء محكمة خاصة من أجل وضع حد لسرقة أموال الدولة

5- التشريعات والاطر القانونية لوحدها لا تكفي لتطوير القطاع الاستثماري بالبلاد، أنما تحتاج إلى حزمة متكاملة من الإجراءات لتطويره .

التوصيات :

توصى الدراسة بالاتي :

1- ضرورة بذل المزيد من الجهود للحكومة التشادية لإيجاد استراتيجية واضحة ومستقلة لتطوير الاستثمار الخاص

2- ضرورة توفير الخدمات الأساسية للازمة لنمو الاستثمار في تشاد ولا سيما في مجال الكهرباء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنقل المواصلات

3- ضرورة تطوير الأقاليم استثمارياً، وعدم التركيز على العاصمة حتي نتفادى الضغط السكاني لمدينة أنجيمنا

4- ضرورة تطوير كل القطاعات الاقتصادية وعدم الاعتماد على مورد واحد في الدخل

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : المراجع

1/ أحمد عبدالله إبراهيم ، مصطلحات تاريخية ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، 2005م

2/ محروس أحمد حسن واخرون : الاستثمار (النظرية والتطبيق) شركة المكتبات الكويتية ، 1994م

3/ عبدالرحمن عمر الماحي : المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي (1918–1960م) ، القاهرة ، الحريسس، للطباعة والتصوير ،ط1، 1997م

4/ ناصر الثاني : التنمية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية بتشاد (1960–1998م) معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ، أبريل 2000م

ثانيا الرسائل العلمية :

5/ مني هارون الزين : المعالم السياحية والاقتصادية في تشاد في الفترة ما بين (1980–2000م) ماجستير غير منشور في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الملك فيصل بتشاد، مدرسة الدكتوراه قسم التاريخ والحضارة ، 2024م

6/ عمر أحمد دابي : تقييم دور الدولة الاقتصادي في زيادة الاستثمار في تشاد (دراسة تطبيقية على الوكالة الوطنية في الفترة من 2011– 2015 للاستثمارات والصادرات)لا ماجستير غير مشور، جامعة الملك فيصل بتشاد ، وعمادة الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد التطبيقي ، 2017م

7/ نافع سليمان أحمد : أهمية الصادرات الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بتشاد (دراسة تطبيقية على صادرات القطن التشادي) 2005–2014م ماجستير غير منشور، جامعة الملك فيصل بتشاد ، بكلية الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد التطبيقي ، 2016م